العرب يبحثون عن «حوكمة مسؤولة للذكاء الاصطناعي»

بتنظيم من الوطنية لحقوق الإنسان.. ورشة إقليمية تناقش وضع حقوق الإنسان في التحول الرقمي

على مدار يومين يسعى نخبة من الخبراء وممثلي الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الإقليمية والدولية ووكالات الأمم المتحدة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني للوصول إلى إطار تنظيمي للحوكمة المسؤولة للذكاء الاصطناعي في الدول العربية.

يأتي ذلك خلال الورشة الإقليمية التي تنظمها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في مملكة البحرين، بالتعاون مع الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، وبالشراكة مع المنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أكد المهندس علي أحمد الدرازي رئيس الشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، أن الذكاء الاصطناعي لم يعد مجرد أدوات تساعد على أداء العمل بصورة أفضل، بل أصبحت هذه التقنية تتجاوز تنفيذ المهام والقرارات لتؤثر في مجالات حيوية تمس الحياة اليومية، من التعليم والصحة إلى العدالة والعمل والاقتصاد والإدارة العامة.

وقال إن السؤال الجوهري الذي ينبغي طرحه اليوم ليس: كيف نجعل الذكاء الاصطناعي أكثر ذكاءً؟ وإنما كيف نجعله أكثر مسؤولية واحترامًا لحقوق الإنسان؟

وأوضح أن الذكاء الاصطناعي يمثل قوة هائلة، وأن الحوكمة المسؤولة هي الإطار الذي يضمن بقاء هذه القوة في خدمة المجتمع، وألا تتحول إلى خطر على الإنسان وحقوقه وحياته.

وأشار إلى أن التحول الرقمي لا ينبغي أن يكون مجرد تبنٍّ للتقنيات الحديثة، وإنما يجب أن يرافقه التشريع والسياسات والبرامج التي تضمن الاستخدام المسؤول لهذه التقنيات، مؤكدًا أن مملكة البحرين جعلت حقوق الإنسان والرفاه الاجتماعي جزءًا من رؤيتها للتحول الرقمي، وتعمل على توظيف التكنولوجيا بما يعزز الأمن الرقمي ويحسن الخدمات المقدمة للمواطنين والمقيمين.

وأضاف أن المرحلة الحالية تتطلب تعزيز الحوار والشراكة وتضافر الجهود بين الحكومات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات الدولية، إلى جانب القطاع الخاص والمستخدمين، مشيرًا إلى أن السنوات الأخيرة شهدت خطوات إقليمية مهمة، من بينها الاستراتيجية العربية للذكاء الاصطناعي، والميثاق العربي لأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، وإعلان الدوحة بشأن الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان.

بدوره، أكد المهندس محمد بن عمر المدير العام للمنظمة العربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أهمية مواصلة بناء منظومة عربية متكاملة لحوكمة الذكاء الاصطناعي، تستند إلى المعايير الدولية وتراعي في الوقت ذاته الخصوصيات الاجتماعية والثقافية واللغوية للمنطقة، بما يعزز الأمن والموثوقية والأخلاقيات والشمول والسيادة الرقمية، ويضع كرامة الإنسان في صميم التطور التكنولوجي.

وأشار إلى أن انعقاد الورشة يأتي بعد أيام قليلة من اختتام النسخة الثانية من قمة الذكاء الاصطناعي نحو المستقبل، التي استضافتها مدينة الحمامات بالجمهورية التونسية، بمشاركة الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إلى جانب عدد من الشركاء الاستراتيجيين، من بينهم الاتحاد الدولي للاتصالات، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وتحالف سمارت أفريقيا، والرابطة العالمية لأنظمة الاتصالات المتنقلة، والاتحاد العربي للإنترنت والاتصالات.

وأكد أن المخرجات المنتظرة من الورشة ستكون لبنة جديدة في الجهود الرامية إلى بناء حوكمة عربية للذكاء الاصطناعي، تضمن الأمن والموثوقية والالتزام بالأخلاقيات والشمول والسيادة الرقمية، وتضع كرامة الإنسان وحقوقه في قلب مسيرة التحول الرقمي.

من جانبها، أكدت أسماء شلبي الممثلة المقيمة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مملكة البحرين، أن الذكاء الاصطناعي يشهد تحولًا غير مسبوق في المجتمعات والاقتصادات وأنظمة الحوكمة، ويغير بصورة متسارعة طريقة تقديم الخدمات العامة، وصياغة السياسات، وآليات عمل الشراكات، وكيفية اتخاذ القرارات التي تؤثر في حياة الناس.

وقالت إن الذكاء الاصطناعي يوفر فرصًا هائلة لتعزيز كفاءة الخدمات العامة وإمكانية الوصول إليها، ودعم الابتكار، وتقوية المؤسسات، والمساهمة في تحقيق تنمية أكثر شمولًا واستدامة، إلا أن هذه الفرص تقابلها مسؤوليات وتحديات، إذ يمكن أن تنشأ عن استخداماته مخاطر تمس الخصوصية والمساواة وحرية التعبير والشمول الاقتصادي.

وأكدت أن السؤال المطروح لا يقتصر على مدى سرعة اعتماد الذكاء الاصطناعي، وإنما يتعلق بكيفية حوكمته وتطويره واستخدامه بما يضمن بقاء حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية والتنمية الشاملة في صميم هذا التطور.

وشددت شلبي على أهمية الاستفادة من الخبرات العملية خلال أعمال الورشة، واستكشاف سبل تطبيق حوكمة الذكاء الاصطناعي القائمة على حقوق الإنسان، من خلال تطوير أطر وأدوات عملية للرصد والمتابعة، والاستناد إلى مبادئ المساءلة والشفافية والمشاركة.

المستشار وائل رشيد بوعلاي:

النيابة العامة وضعت إطارا لاستخدام الذكاء الاصطناعي بما يضمن العدالة وحماية حقوق الإنسان

أكد المحامي العام الأول المستشار وائل رشيد بوعلاي، مساعد النائب العام، أن النيابة العامة أولت مبكرًا أهمية الذكاء الاصطناعي وإمكانات توظيف تطبيقاته في أعمال النيابة العامة، بما يسهم في اختزال الوقت وتسريع إنجاز المعاملات وخفض حجم الإجراءات البشرية، مع توفير أقصى درجات الدقة، وتحقيق العدالة من خلال توحيد معايير اتخاذ القرارات والإجراءات القضائية، بما يضمن عدم اختلافها عند تماثل طبيعة وظروف الوقائع والأشخاص محل القضية.

جاء ذلك في كلمة ألقاها نيابة عن النائب العام الدكتور علي بن فضل البوعينين، خلال ورشة العمل التي نظمتها المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان حول حوكمة الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان، بحضور عدد من المسؤولين والمختصين.

وقال إن الذكاء الاصطناعي أصبح مطلبًا ملحًا في عديد من المجالات ووسيلة مؤثرة في تطوير العمل بمختلف القطاعات، مشيرًا إلى أنه على الرغم من أهمية توظيف تطبيقاته، ولا سيما في اتخاذ القرارات وتقديم الخدمات، فإن ذلك يتطلب دراسة خصائص عمل الذكاء الاصطناعي وطبيعة نتائجه والآثار المترتبة على مخرجاته، ووضع قواعد حاكمة تضمن حماية الحقوق الفردية والصالح العام على حد سواء.

وأوضح أن النيابة العامة، وفي سياق ما يشهده العالم من تقدم تكنولوجي سريع وتطور تقني في شتى المجالات، اتخذت خطوات عملية في هذا الاتجاه ضمن خطتها المستدامة لتطوير العمل، ومساهماتها المستمرة في تعزيز أدوات حوكمة العدالة الجنائية.

وأشار إلى أن النيابة العامة أعدت وثيقة أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في أعمال النيابة العامة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والتي تتضمن مبادئ أساسية ضامنة للعدالة والإنصاف والقيم الإنسانية والشفافية، وتوفر متطلبات الأمان وحماية الخصوصية عند استخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وبيّن أن هذه الوثيقة تم اعتمادها من النواب العموم بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال اجتماعهم الخامس عشر عام 2023، كما صدر قرار النائب العام رقم (1324) بشأن العمل بها.

وأضاف أن النيابة العامة قدمت، في إطار اجتماعات النواب العموم بدول مجلس التعاون، مشروع قواعد استخدام الذكاء الاصطناعي في أعمال النيابة العامة، بما يضع إطارًا تنظيميًّا لاستخدام هذه التقنية وكيفية الاستفادة منها، ويهدف إلى دعم الاستخدام المنضبط والمسؤول للذكاء الاصطناعي في الأعمال الإدارية والفنية، بما يسهم في تعزيز كفاءة الإجراءات وجودة المخرجات، مع تحقيق التوازن بين وظائف الابتكار والتقنية ومقتضيات العدالة وحماية الحقوق والخصوصية.

وأكد أن جهود النيابة العامة في هذا المجال تأتي في إطار المساهمة في وضع إطار إقليمي مشترك للذكاء الاصطناعي يراعي خصوصية المنطقة ويتوافق مع المعايير الدولية، إلى جانب تعزيز دور النيابة العامة والقضاء وأجهزة إنفاذ القانون في الحوكمة المسؤولة للتقنية، في ضوء الحاجة إلى أطر تنظيمية مرنة تواكب التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي.

وقال إن الغاية من اعتماد نماذج متقدمة في التحول الرقمي تتمثل في دعم التنمية في البلاد، وتيسير الخدمات ورفع مستواها وتحسين جودتها، تحقيقًا لرؤية وتوجيهات حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البلاد المعظم، بشأن الارتقاء بمسار التحول الرقمي وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي، وما تعمل عليه الحكومة برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، من تطوير للبنية التحتية الرقمية في مختلف مؤسسات الدولة ضمن مسار خطتها التنموية.

وشدد المستشار وائل رشيد بوعلاي على أن الشاغل الأول في سلامة استخدامات الذكاء الاصطناعي هو مراعاة حقوق الإنسان، والحرص على أن تكون النتائج المترتبة على استخدام التقنية مستندة إلى مقدمات وإجراءات روعيت فيها المبادئ الدستورية والضمانات القانونية.

الرأي الثالث

إحصاء عاجل.. حول الهوية والقيم

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

«الأمم لا تُقاس بعدد سكانها ولا باتساع أراضيها، وإنما تُقاس بقوة قيمها وتماسك هويتها».. ومع قرب احتفال المملكة العربية السعودية باليوم الوطني الـ96، استوقفني خبر إطلاق الهيئة العامة للإحصاء السعودية مبادرة وطنية تحت اسم «مسح قيم وسلوكيات المجتمع السعودي».

المبادرة هي خطوة عميقة الدلالة، وتجاوزت كونها مجرد عملية إحصائية روتينية، لتصبح أداة علمية دقيقة تقيس نبض المجتمع، وتغوص في أعماق الشخصية الاجتماعية السعودية. فالدول اليوم لا تُبنى بالأرقام الاقتصادية وحدها، ولا بالمشاريع العملاقة فقط.. الأمم القوية هي التي تعرف نفسها أولاً.. تعرف ما الذي يؤمن به أبناؤها، وما هي المبادئ التي تحركهم في معاملاتهم اليومية، ومدى ارتباطهم بهويتهم.

الإحصاء السعودي لا يسأل عن الدخل أو عدد السيارات.. هو يذهب إلى ما هو أعمق، قياس حضور المبادئ السامية في السلوك اليومي، وإلى أي مدى نجد قيم التسامح والاعتدال والإيجابية حاضرة في تعامل السعودي مع جاره، وزميله، وحتى في وسائل التواصل الاجتماعي؟

ويهدف الإحصاء السعودي إلى قياس عمق الفخر بالتراث والثقافة السعودية. وهل ما زال الشاب السعودي يعتز بالزي الوطني، وبالعادات.. الفخر بالتراث ليس «نوستالجيا»، هو حصانة ضد الذوبان الثقافي في زمن العولمة.

كما يهدف الإحصاء السعودي إلى رصد مستوى الاعتزاز بالدين والوطن واللغة العربية كعناصر أصيلة في الهوية الوطنية. فاللغة ليست مجرد أداة تواصل. هي وعاء الفكر، وخزانة التاريخ. والاعتزاز بالدين والوطن هو خط الدفاع الأول عن أي مجتمع أمام محاولات التفكيك.. باختصار، هذا المسح يضع «خارطة قيم» للمجتمع. ومن خلالها تستطيع الدولة أن تصمم سياساتها التعليمية والإعلامية والثقافية بناءً على بيانات حقيقية، لا على انطباعات.

والسؤال الآن: هل نحتاج الى مثل هذا الإحصاء في البحرين؟ مملكة البحرين، بتاريخها العريق ونسيجها الاجتماعي المتماسك، هي الأخرى بحاجة ماسة الى مثل هذه المسوحات الوطنية.. نحن نعيش في ظل انفتاح كبير وتعددية ثقافية واقتصادية، وهذا نعمة، ولكن الانفتاح بدون بوصلة هوية واضحة خطأ فادح.

هيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية في البحرين قامت بجهود كبيرة في المسوحات الاقتصادية والاجتماعية، ولكن «مسح قيم وسلوكيات المجتمع البحريني» سيكون نقلة مختلفة.. سيجيبنا عن أسئلة مصيرية: ما مدى تمسك الشباب البحريني بقيم التسامح والتعايش التي عرفت بها البحرين عبر تاريخها؟ ما مستوى الاعتزاز بالتراث البحريني من عادات وتقاليد؟ وكيف نرى اللغة العربية في بيوتنا ومدارسنا؟ ما هي الثوابت التي ما زالت تجمع مكونات المجتمع البحريني الواحد؟

مثل هذه البيانات ستكون كنزاً للدولة والحكومة والسلطة التشريعية والمؤسسات التربوية.. سنعرف أين نحن أقوياء فنواصل، وأين هناك تراجع فنعالج.. سنبني مناهجنا الدراسية وحملاتنا الإعلامية على أساس علمي. فالهوية الوطنية ليست شعاراً نرفعه في المناسبات.. هي سلوك يومي.. هي طريقة تعاملنا في الشارع، وفي العمل، وفي المجتمع. ولكي نحافظ عليها، يجب أولاً أن نقيسها.

مبادرة الهيئة العامة للإحصاء السعودية تستحق أن تكون نموذجا يحتذى به.. وأتمنى أن نرى قريباً في مملكة البحرين مبادرة مشابهة، لأن حماية القيم وصون الهوية في زمن المتغيرات السريعة، هو أضمن طريق لاستقرار الوطن وتماسك المجتمع.. فالأوطان لا تحرسها الجدران فقط، بل تحرسها القيم التي يحملها أبناؤها في قلوبهم.

أحمد السلوم: تحرك خليجي لتطوير التشريعات المنظمة للذكاء الاصطناعي

○ أحمد السلوم.

أكد أحمد السلوم عضو مجلس النواب وعضو الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن الذكاء الاصطناعي أصبح جزءًا أساسيا من مختلف مناحي الحياة، ما يستدعي التعامل معه بحذر، والاستفادة من تطبيقاته الإيجابية، مع الحد من الاستخدامات التي قد تترتب عليها آثار سلبية أو تمس خصوصية المجتمعات وهويتها.

وقال إن دول مجلس التعاون تولي هذا الملف اهتمامًا متزايدًا، وإن موضوع الذكاء الاصطناعي حاضر في اجتماعات الهيئة الاستشارية وغيرها من الاجتماعات الخليجية، لافتًا إلى أهمية تطوير التشريعات والقوانين بما يواكب المتغيرات المتسارعة في هذا المجال.

وأوضح السلوم أن دول مجلس التعاون بحاجة إلى منظومة تشريعية وتنظيمية تضمن حماية الهوية والمجتمعات ودول المجلس من الآثار السلبية المحتملة للذكاء الاصطناعي، مؤكدًا أن هذه التقنية «سلاح ذو حدين»، وأن الاستفادة منها بالشكل الأمثل تتطلب وضع ضوابط تضمن توظيفها في الاستخدامات الصحيحة والإيجابية.

وأشار إلى وجود جهود مشتركة مع أعضاء الهيئة الاستشارية للعمل على إيجاد القوانين والتشريعات التي تحد من الآثار السلبية للذكاء الاصطناعي، وتعزز في المقابل الاستخدامات الإيجابية له، مع تأكيد ضرورة ألا يؤدي التوسع في استخدام الذكاء الاصطناعي إلى التأثير على دور العنصر البشري، باعتباره عنصرًا أساسيًا في الإدارة وصنع القرار.

وحول الأولوية بين الإسراع في إصدار التشريعات وبناء القدرات الوطنية في ظل التطور المتسارع للذكاء الاصطناعي، أكد السلوم ضرورة العمل على المسارين بالتوازي، مشددًا على أهمية التوعية، ووضع الضوابط والقوانين، إلى جانب قيام الجهات الحكومية بتطبيق الأطر التنظيمية اللازمة.

وأضاف أن ذلك لا يلغي الدور التشريعي، الذي يظل ضروريًا لوضع القوانين المنظمة للذكاء الاصطناعي، بما يتيح لاحقًا تعزيز آليات التقييم والمساءلة. وبشأن إمكانية إصدار قانون متكامل للذكاء الاصطناعي في مملكة البحرين، كشف السلوم عن وجود عمل في هذا الاتجاه، إلى جانب تعديلات تشريعية مرتقبة ترتبط بالذكاء الاصطناعي. وأوضح أن طبيعة الموضوع المتشعبة والمتوسعة تجعل من الصعب انتظار صدور قانون شامل قبل التعامل مع التحديات القائمة، مؤكدًا أن هناك حاجة في المرحلة الحالية إلى تعديل عدد من القوانين القائمة بما يواكب المتغيرات والتطورات المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، إلى حين الوصول إلى إطار تشريعي شامل ومتكامل.

نائب رئيس «بلدي الشمالية»: أهمية تزويد المجالس البلدية بالمشاريع المعتمدة ومراحل تنفيذها

كتب: محمد القصاص

طرحت زينة جاسم نائب رئيس مجلس بلدي الشمالية موضوعًا بشأن آلية اختيار وترتيب أولويات مشاريع وزارة الأشغال ورفعها واعتمادها، وذلك ضمن بند ما يستجد من أعمال في الاجتماع الاعتيادي الأول للمجلس في دور الانعقاد الخامس.

وأوضحت أن طرح الموضوع يأتي في إطار اختصاصات المجالس البلدية المتعلقة باقتراح المشاريع ذات الطابع المحلي والتنسيق بشأنها مع الجهات المختصة، مؤكدة أهمية وجود آليات واضحة وشفافة لاختيار المشاريع وترتيب أولويات تنفيذها، إلى جانب وضوح آلية اعتماد الميزانيات المخصصة لها.

وتضمن الطرح عددًا من الاستفسارات بشأن المعايير المعتمدة للمفاضلة بين المشاريع المقدمة من الدوائر الاثنتي عشرة، ومدى ارتباط ترتيب الأولويات بدرجة الاحتياج والكثافة السكانية وحجم الضرر وعدد المستفيدين، إلى جانب تحديد الجهات المسؤولة عن ترتيب الأولويات وآلية التنسيق بين وزارة الأشغال واللجنة الوزارية والمجلس البلدي.

كما شملت الاستفسارات مراحل رفع المشاريع واعتمادها وإدراجها ضمن الخطط التنفيذية، وآلية تحديد الميزانيات المخصصة لها، والإجراءات المتبعة في حال عدم كفاية الاعتمادات المالية أو تأجيل بعض المشاريع وترحيلها إلى سنوات لاحقة، فضلًا عن آلية توزيع الميزانيات بين الدوائر والجداول الزمنية المعتمدة للتنفيذ، وإعادة تقييم المشاريع المتأخرة أو التي لم يتم تنفيذها.

وتساءلت جاسم عن أسباب عدم تزويد المجالس البلدية بصورة رسمية بالمعلومات المتعلقة بالمشاريع المعتمدة وترتيب أولوياتها ومراحل تنفيذها، ومدى أخذ المشاريع التي تم رفعها خلال السنوات السابقة بعين الاعتبار عند إعداد الخطط والميزانيات الجديدة، إلى جانب آلية التعامل مع المشاريع العاجلة التي تطرأ بعد اعتماد الخطط والميزانيات.

وتناول الموضوع كذلك آليات ومعايير تنفيذ أعمال الرصف المؤقت للطرق، وأسباب التأخير في تنفيذها ببعض المواقع، والعوامل المؤثرة في تحديد أولويات التنفيذ بين الدوائر.

وفي ختام المناقشة أوصى المجلس بمخاطبة وزير الأشغال للإفادة بشأن الآليات والمعايير المتبعة في اختيار وترتيب أولويات المشاريع ورفعها واعتمادها، وتحديد الميزانيات ومراحل التنفيذ، إلى جانب توضيح معايير تنفيذ أعمال الرصف المؤقت.

○ زينة جاسم.

وأكد المجلس أن توفير هذه المعلومات من شأنه تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية، ورفع مستوى الشفافية والكفاءة في تخطيط وتنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية.